كالعادة... فوجئنا بالمطر!؟

| محمد حسين- الوطن

فاضت شوارع المدينة وتحولت إلى برك في أكثر من منطقة وشارع في المدينة من الكورنيش الشرقي إلى شارع الثورة ودواراتها وحتى الكورنيش الشرقي أيضاً ومنطقة الكراجات الجديدة والمنطقة الصناعية فكيف حدث ما حدث ولماذا لم نستعد جيداً كما جرت العادة لمثل هذا الحدث السنوي المنتظر؟

وأكد المدير المكلف للشركة العامة للصرف الصحي بطرطوس أحمد بدران أنه أرسل كتاباً للمحافظ يخلي فيه مسؤولية الشركة ويحمل البلدية المسؤولية وأن ورشات الشركة تعمل منذ ليل أمس الأحد وحتى هذه اللحظة على تعزيل الشوايات والريكارات في أكثر من منطقة. أما الأسباب التي أدت لهذه الاختناقات في التصريف المطري هذه السنة فبين بدران أن الأسباب هي القمامة وأوراق الشجر التي تجمعت فوق الريكارات وأغلقتها وهذه الأعمال تقع على عاتق البلدية مؤكداً أن البلدية لم تجب على كتاب الشركة المرسل من الشهر الثاني حتى أمس بخصوص الأعمال التي على عاتقها فيما يخص تحديد الأسعار باستبدال بعض الشوايات وتعزيل بعضها وكذلك استبدال بعض الأقنية المطرية وبعض خطوط الصرف الصحي.

بدوره أكد مدير الصيانة في مجلس مدينة طرطوس حامد حسين أن مجلس المدينة قام بنقل شبكة الصرف الصحي والمطري كاملة إلى الشركة كما تتقاضى الشركة مبالغ سنوية من المجلس لقاء تنفيذ وتعزيل وصيانة الشبكة من خلال عقود تبرم معها وهذا ما يتم عادة حتى السنة الفائتة، مشيراً إلى تشكيل لجنة لإعداد كشف تقديري بالأعمال الواجب تنفيذها خلال هذا الموسم ومن المفترض أن تنهي عملها وفق المحددة في الأمر الإداري ليصار إلى إبرام عقد مع الشركة علما أن الدراسة الأولية للكلف بحدود ٢٤ مليون ليرة.

وبين حامد أن عمال البلدية منذ ليل أمس يقومون بمساعدة عمال الشركة في التعزيل وتسليك الشوايات المغلقة مبيناً أنه تم إرسال كتاب يحمل الشركة مسؤولية ما حدث وحول الكتاب الذي تم إرساله للشركة أمس أكد أنه يتضمن الرد على كتابه المتضمن عدم رغبته بمتابعة الصرف المطري وهذا مخالف لقانون الاستثمار ولذلك فالشركة تتحمل المسؤولية ونحن أيضاً أرسلنا كتبا لهذه الغاية.

يذكر أن الأعمال التي كانت تقوم بها الشركة وفق نظام الاستثمار بالتنسيق مع مجلس المدينة وهي وضع خطة سنوية وإرسالها للبلدية لرصد الاعتمادات اللازمة لتنفيذها.. فما الذي حدث هذه السنة؟ ومن يتحمل المسؤولية ولماذا حدث ما حدث؟

مدير المشفى: القضية في عهدة القضاء

إهمال الطبيب تسبب بوفاتها بنزيف حاد وبطفل يعاني التهاباً بالدم

| السويداء- عبير صيموعة

رشا شابة لا يتجاوز عمرها الـ٣١ عاماً وحيدة والديها وأم لطفلين فارقت الحياة قبل أن ترى مولودها الثالث والسبب حسب زوجها باسل عقل إهمال طبيب التوليد (مازن. ش) الذي تنصل من رسالته الإنسانية ومن جميع مسؤولياته رغم معرفته بالحالة الحرجة والدقيقة للشابة والخطر الكبير المحدق من إمكانية انفصال المشيمة بأي لحظة الأمر الذي سيودي بحياتها وحياة الجنين وهذا ما حدث فعلاً؟

وبين مدير المشفى الوطني الدكتور سندي جمول لـ«الوطن» أن القضية أصبحت أمام القضاء ويعود له الحكم بها.

ويروي تفاصيل القضية الزوج باسل قائلاً: إن الطبيب مازن والمتابع لفترة حمل زوجته قام بتحويل المريضة إلى المشفى الوطني جراء نزيف حاد أصابها وهي في الشهر السابع من حملها مؤكداً له أن حالة المريضة حرجة جداً ويمكن أن تصاب بانفكاك مشيمة بأي لحظة الأمر الذي سيودي بحياتها مطالبا بالانتظار ٢٤ ساعة حتى يتم إعطاء الجنين جرعتين من الإبر لضمان سلامة رئتيه وفعلاً جرى الانتظار واستطاعت رشا الصمود إلا أن الطبيب ورغم تدهور حالتها الصحية وتوقع انفصال المشيمة بأي وقت تجاوز جميع الإجراءات الطبية التي يجب عليه اتباعها وأبقى على المريضة أربعة أيام متتالية في المشفى للمراقبة مؤكداً للزوج أنه يمكن إيصال المريضة إلى نهاية الحمل وولادتها بعد الدخول في الشهر التاسع إلا أن المريضة لم تصمد وبدأ النزيف المتوقع وهنا كانت الكارثة وخاصة أنه جرى تحويل المريضة إلى غرفة العمليات ورفض الطبيب المتابع التوجه إلى المشفى رغم نداءات الاستغاثة العديدة من الزوج والوالدة بحجة أنه خارج المدينة وسيوصي بها الكادر الطبي المناوب علماً بأنه على اطلاع كامل بحالتها الحرجة.

ويؤكد الزوج أن القضية الأهم والأخطر هو ما جرى في غرفة العمليات ولعدم وجود طبيب اختصاص جراحة نسائية مناوب تعذر إنقاذ زوجته رغم أنه وبعد مدة تزيد على ٤٥ دقيقة خرجت إحدى الممرضات تطلب موافقته على استئصال الرحم والجنين فوافق مباشرة للحفاظ على حياة زوجته إلا أن الموت كان لها بالمرصاد بعد ساعة ونصف من دخولها العمليات لتكون النهاية المأساوية بموت الزوجة وإنقاذ الجنين؟ وحتى دون وصول أي طبيب اختصاص.

لافتاً إلى أن المأساة لم تنته بوفاة زوجته حيث تجاوزتها إلى اكتشاف خطير وهو أن طفله في الحاضنة مصاب بالتهاب في الدم شديد انتقل إليه من والدته التي تبين أنها كانت قد أصيبت بحالة التهاب شديدة في الدم ويمكن لهذا الالتهاب أن يصيبه بالسحايا ويتسبب بعاهة دائمة في حال عاش الطفل الذي يخضع حالياً لعملية تبديل بالدم مؤكداً أن هذا التشخيص والتوضيح جاء من قبل طبيب الأطفال المتابع لحالته (ع. خ) متسائلاً هل من المعقول لمريضة في المشفى الوطني ولخمسة أيام ألا يقوم الطبيب بطلب أي تحاليل رغم النزف الشديد ما عرضها للإصابة بالتهاب بالدم؟ وهل يعقل عدم وجود طبيب اختصاص نسائية واحد مناوب في المشفى أثناء أيام العطل الرسمية لافتا أنه تم سؤال أطباء اختصاص من خارج المشفى فأكدوا أن زوجته كان من المفترض إجراء عملية قيصرية حين دخولها المشفى بحالة نزيف فوراً إضافة إلى أن إنقاذ حياة المريضة كان يجب أن يكون خلال الـ١٥ دقيقة الأولى من دخولها غرفة العمليات على أن يتم استئصال الرحم مباشرة بعملية جراحية قبل التفكير بمصير الجنين.

وأكد عقل أنه يحمل مسؤولية موت زوجته لإهمال وتقصير الطبيب (مازن. ش) وإجراءاته الطبية المغلوطة موضحاً أنه قام بتقديم شكوى للنيابة العامة وتحويل القضية إلى القضاء عله يكون الجهة التي تستطيع محاسبة الطبيب والكادر الطبي الذي أشرف على علاج زوجته متمنياً أن يكون القضاء عادلاً ونزيها دون تعرضه لأي ضغوط أو محسوبيات.

بعضهن هربن مع شباب

جديد القضاء.. لوائح لفتيات ممنوعات من الزواج بناء على رغبة آبائهن

| محمد منار حميجو

كشف مصدر قضائي مسؤول أن هناك الكثير من الآباء راجعوا المحكمة الشرعية لتسجيل أسماء بناتهم خوفاً من زواجهن من دون موافقتهم، موضحاً أن هناك بعض الفتيات هربن مع شباب والبعض يعشن مع أمهاتهن لانفصالهن عن أبائهن.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف المصدر أنه تم تسجيل قائمة كبيرة بأسماء الفتيات اللواتي سجلهن أباؤهن في المحكمة منعاً لزواجهن، مشيراً إلى أن أحد الآباء سجل أسماء بناته الثلاث لدى المحكمة لأنهن هربن خارج البيت.

وروى المصدر بعض القصص عن فتيات أردن تثبيت زواجهن في المحكمة من دون علم أبائهن منها أن إحدى الفتيات أرادت تثبيت زواجها وليس معها ولي أمرها، مضيفاً: حينما سئلت عن والدها أجابت أنه محاصر إلا أنه بعد التدقيق في القائمة التي تم تسجيل الفتيات الممنوعات من الزواج بناء على رغبة أبائهن تبين أن اسمها موجود.

وأضاف المصدر: تم الاتصال بوالدها الذي حضر إلى المحكمة الشرعية وبعد التدقيق تبين أن الفتاة هربت مع الشاب الذي يملك سجلاً يتضمن ثلاث أسبقيات جزائية.

وأوضح المصدر أنه لابد من حضور ولي الأمر أثناء تثبيت عقد زواج الفتاة كاملة الأهلية، مبيناً أنه في حال كان الأب غير موجود ينوب عنه الجد وفي حال عدم وجوده أيضاً ينوب عنه الإخوة وهكذا بحسب ترتيب الأولياء.

وأشار المصدر إلى أنه في حال غياب الولي يعتمد القاضي على الشهود لإثبات عدم وجود الولي لتثبيت زواجها، مشيراً إلى أن هناك العديد من الفتيات راجعن المحكمة وأولياء أمورهن محاصرون في منطقة ساخنة فتم الاعتماد على الشهود في تثبيت زواجهن.

وأضاف المصدر: في حال كانت الفتاة حاملاً فإنها لا تحتاج إلى ولي أمر لتثبيت زواجها في المحكمة باعتبار أن القانون نص على ذلك وهذا ما يحدث في بعض دعاوى تثبيت الزواج، مؤكداً أن القضاة الشرعيين لا يقبلوا أي دعوى تثبيت زواج إلا بحضور ولي الأمر أو الاعتماد على الشهود في حال غيابه.

وأشار المصدر إلى أنه لا يجوز تثبيت زواج الفتاة القاصر إلا بوجود ولي أمرها وفي حال عدم وجوده تعود الولاية إلى القاضي في تزويجها مؤكداً أنه يتم مراعاة الكفاءة الزوجية وهل هي مهيأة لهذا الزواج سواء جسدياً ونفسياً.

وأعلن المصدر أن المحكمة تراعي سن الفتاة في الزواج ضاربا مثلا إذا كان عمرها فوق الثلاثين عاماً فإن المحكمة لا تتشدد في طلب الولي باعتبار أن المصلحة في زواجها على حين إذا كان عمرها أقل من ذلك فإنه لابد من حضور ولي الأمر.

وأعلن المصدر أن عدد حالات الزواج في المحكمة يوميا بلغت نحو ١٠٠ حالة ما بين دعاوى تثبيت زواج وعقود إدارية لافتاً إلى أن أقل من ١ بالمئة من حالات الزواج لفتيات ادعين أن أولياء أمورهن محاصرون في مناطق ساخنة.

ورأى المصدر أن التشدد في طلب ولي الأمر بالنسبة للفتاة يأتي في الدرجة الأولى باعتبار أن هناك بعض الشباب يستغلون بعض الفتيات ومن دون موافقة ولي أمورهن.

➤ ضبط فتيات حاولن تثبيت زواجهن من دون موافقة أوليائهن

➤ ١٠٠ حالة زواج يومياً في دمشق ١ بالمئة لفتيات من المناطق الساخنة

مشفى درعا الوطني يعاني نقص الكوادر

| درعا - الوطن

يستمر التوسع بخدمات الهيئة العامة لمشفى درعا الوطني لتقديم الخدمات الطبية والعلاجية المطلوبة للمرضى، وأوضح مدير عام الهيئة بسام الحريري أنه تمت زيادة عدد غرف العمليات من ٢ في بداية العام إلى ٤ حالياً وفي طور الافتتاح غرفة خامسة إسهاماً في زيادة طاقة إجراء العمليات، كما تسير إجراءات تأمين جهاز عمليات عينية (فاكو) وتفعيل قسم الكلية الصناعية خلال فترة أقصاها مدة شهر، وكذلك بدء العمل بالجناح الخاص الذي يتيح الخدمات بأجور الحد الأدنى من تسعيرة وزارة الصحة، وستوقع الهيئة خلال الأسبوع الجاري عقداً مع شركات التأمين لتقديم الخدمات للعاملين المشملين بالتأمين الصحي وتحقيق إيرادات للهيئة.

وكشف الحريري لـ«الوطن» أن أكثر ما يعانيه المشفى نقص الكادر الطبي وخاصة اختصاص الجراحة البولية والأوعية والأطفال والأذن والأنف والحنجرة، والنقص بالمقيمين الذين لا يتجاوز عددهم حالياً سوى ٦ بعد أن كانوا ١٨٦ عام ٢٠١٠، ولفت إلى أن المشفى يقوم حالياً بتصوير النساء مجاناً في سياق حملة الكشف المبكر عن سرطان الثدي، ووفقاً للإحصاءات فإن عدد مراجعي المشفى منذ بداية العام الجاري ولغاية شهر أيلول الفائت بلغ ١٠٥٦٥ وعدد العمليات الإسعافية ٢٣٧ ومرضى التصوير الشعاعي٥٣٦١ وعدد صور الأشعة ٩٧٢٤ والتحاليل ٢٠٢٧٥ إضافة إلى أعداد متفاوتة من خدمات أخرى متنوعة.

من جهته رئيس اتحاد عمال درعا أحمد الديري ذكر لـ«الوطن» أن المطلب المتكرر والملح يتمثل بضرورة إصلاح جهاز المرنان المغناطيسي الموجود في المشفى والوحيد في المحافظة، حيث إنه معطل منذ بداية الأحداث ويضطر المرضى للذهاب إلى دمشق متحملين أجور نقل باهظة وثمن صور كبيراً في حال لم يتمكنوا من الحصول على دور قريب للتصوير في المشافي العامة هناك، وكذلك إصلاح جهاز تفتيت الحصيات لإتاحته للمرضى ولو مأجوراً بالحد الأدنى من تسعيرة وزارة الصحة.

قرار عمادة الطب البشري في حلب يحكم بالرسوب على ٦٠٠ طالب!

| فادي بك الشريف

اتخذت وزارة التعليم العالي قراراً باتباع ما يعرف بالخطة الحديثة التي تهدف لتوحيد المناهج والمواد الطبية بين الجامعات السورية، وتم تطبيقها من الجامعات العام الماضي، وأكد عدد من الطلاب أن عمادة كلية الطب البشري في جامعة حلب اتخذ قراراً منفرداً بالعودة للخطة القديمة هذا العام ما سيلحق الضرر بمئات الطلاب المداومين شرطياً في بقية الجامعة ولا سيما السنة الرابعة والخامسة.

وأضاف الطلاب: بموجب القرار، أغلب المواد ستصبح غير متماثلة، ويتراوح عددها بين ١٢-١٦ مادة حسب الجامعة المضيفة ما يعني رسوباً حتمياً لهؤلاء الطلبة دون أي ذنب.

ولفت الطلاب إلى لجوئهم للوزارة بغية إنصافهم وقاموا بتقديم كتاب باسم طلاب الطب البشري المداومين شرطيا في جامعات تشرين ودمشق والبعث وحماة، عن طريق رئيس لجنة الإرشاد والتوجيه في مجلس الشعب الدكتور سمير الخطيب.

هذا وتتواصل جهود الطلبة القائمين على هذا العمل في دمشق بالتنسيق مع بقية الجامعات، وذكر الطالب إبراهيم الجاسم: فوجئنا بعدم علم الوزارة بهذه الإشكالية، علماً أنها أكدت أن حلب ستتبع الخطة الجديدة أسوة ببقية الجامعات.

مضيفاً: إن عمادة حلب أصرت على طلبها بالعودة للخطة القديمة عبر كتاب مقدم للوزارة دون مراعاة وضع مئات الطلاب.

وذكر الطالب علي: إنني الآن في السنة الخامسة شرطياً في دمشق، وبأي حق تنفرد جامعة حلب بقرار يؤدي لرسوب حتمي لي، حيث سأحمل أكثر من ١٦ مادة غير متماثلة، بينما تساءلت ديالا: هل يعقل بعد أن درست أربع سنوات في دمشق أن أعود لحلب في السنة الخامسة فقط؟ علماً أنه في السنة السادسة يسمح لنا نقل (ستاجاتنا) لدمشق بشكل تلقائي بغض النظر عن الدوام الشرطي.

وذكرت الطالبة أمل: إن الطامة الكبرى هي الفرق الشاسع بين الخطتين القديمة والجديدة، ونجمع باسم طلاب حلب الطب البشري في الجامعات الأخرى على أنه لا حل إلا التوطين.

وطالب الطلاب بالعدول على القرار، واستمرار تطبيق الخطة الحديثة أسوة ببقية الجامعات، أو يتم توطين هؤلاء الطلاب في جامعاتهم المضيفة.

وقال الطلاب: إن الآلية الجديدة التي يتم الحديث عنها تتعلق بتطبيق الخطة على السنوات الأولى والثانية والثالثة، حيث لا يوجد أي إشكالية أو اختلاف في هذه السنوات ولكن المشكلة الأساسية هي في الاختلاف الشاسع وشبه الكلي بين المواد لدى طلاب السنة الرابعة والخامسة، وجامعة حلب لم تقدم أي حلول حتى تاريخه.

والسؤال حسب الطلاب: إلى متى يتم اتخاذ قرارات عبثية تتلاعب بمصير مئات الطلاب دون حسيب أو رقيب. وعلمت «الوطن» أن هذا الموضوع ضمن الدراسة الفعلية واهتمام وزارة التعليم العالي، وذلك بالنظر في مطالب الطلاب، وخاصة أنه من غير المعقول ظلم مئات الطلاب أو إلحاق ضرر بهم بهذا الحجم، كما أنه في حال تمت الموافقة على خطة حلب القديمة ستتم معالجة وضع الطلاب المتضررين.

بينما قال رئيس جامعة حلب مصطفى أفيوني: إنه تم الاتفاق على آلية جديدة لطلاب الطب البشري تم إرسالها إلى وزارة التعليم العالي ولكن لم تقر لغاية تاريخه.

وفاة طفل بدروشا يوصل كهرباء لمنزل

مدير كهرباء الريف: ١٧٨ أضرار المنظومة الكهربائية بالبلدة ولم ترصد اعتمادات لتأهيل الشبكة

| الوطن

فجع أبناء دروشا أواخر الأسبوع الماضي بخبر وفاة طفل في الخامسة عشرة من عمره أثناء قيامه بإيصال خط للكهرباء لأحد المنازل، وهذه الحادثة ورغم ما شكلته من مرارة وحسرة وحزن في نفوس عائلة المتوفى وأبناء البلدة، فالوقائع تشير إلى أن الحادثة لن تكون الأخيرة في ظل عدم تأهيل الشبكة الكهربائية التي تم تدميرها بشكل كامل بأيدي العصابات الإرهابية وهذا حال جميع البلدات والمناطق التي طهرها الجيش وعاد إليها الأهالي، إذ قام بعض الأهالي بمد خط كهرباء من أقرب نقطة واصلة إليها الكهرباء، وسحبوا لمنازلهم خطوط بالتعليق على هذا الخط بمبادرات فردية.

بدوره أكد مختار تجمع دروشا محمد الجاسم غياب الخدمات بشكل كامل عن بلدة دروشا بعد خمسة أشهر من عودة الأهالي إلى بيوتهم، في ظل أي اهتمام من محافظة ريف دمشق لبلدة دروشا التي تتبع لها ادارياً وخدمياً، مضيفاً: إلى جانب غياب الكهرباء والماء والصحة، فإن البلدية لا تقوم بترحيل القمامة من الأحياء والشوارع إلا مرة كل أسبوع، وبسبب نقص الخدمات وغيابها أثر هذا الأمر سلبا في العائلات العائدة إلى البلدة وإحجام ورفض الكثير من الأسر العودة إلى بيوتها.

ولفت مختار دروشا إلى أن عدد الأسر التي عادت إلى البلدة نحو ٩٠٠ عائلة وما يعادل ثلث سكان البلدة، مناشدا الحكومة ووزارة الإدارة المحلية وباسم أبناء البلدة برصد الاعتمادات اللازمة لإعادة تأهيل ما دمره الإرهاب من منشآت كهرباء ومياه للمساهمة في استقرار الأهالي والإسراع بعودة الأسر المتبقية لأن إعمار البلدة تبدأ بالإنسان.

من جانبه أشار أمين الفرقة الحزبية محمد الساري إلى أن الخدمات التي تقدم حالياً من محافظة القنيطرة تقتصر على تخصيص صهريج للمياه بمعدل مرتين كل أسبوع بحيث يتم تزويد كل أسرة بخمسة براميل، إضافة إلى ترحيل الأنقاض والردميات بآليات محافظة القنيطرة متسائلا عن التجاهل الكامل لبلدة دروشا خدميا من محافظة ريف دمشق.

السيدة أم وليد أكدت الأعباء الكبيرة التي تتكبدها العائلات التي عادت إلى دروشا، فصهريج المياه من القطاع الخاص يبيع البرميل بـ٢٠٠ ليرة، عدا تكبد بعض العائلات مبالغ كبيرة في ترميم وتأهيل منازلهم وارتفاع مواد البناء وأجور اليد العاملة وندرتها في أحيان كثيرة.

مدير الشركة العامة لكهرباء ريف دمشق خلدون حدة أوضح تدمير المنظومة الكهربائية في دروشا بشكل كامل، مشيراً إلى قيام اللجان بتقدير الأضرار بـ١٧٨ مليوناً، مشيراً إلى أن الشركة حتى تاريخه لم تزود بالاعتمادات اللازمة لتأهيل الشبكة الكهربائية ببلدة دروشا وفي حال تم ذلك ستقوم الشركة بتلزيم المشروع إلى أحد المقاولين، واعدا بإنجاز المشروع خلال شهر واحد في حال رصد الاعتماد.